مرتبط بنجاح سياستها الطموحة لاستيراد المهاجرين. وسيؤدي هذا الوضع، ضمن المدى المنظور، الى اعتمادها الكبير على التمويل الخارجي، من خلال استثمارات الرأسمال الاجنبي (القروض والتبرعات). الّا ان هناك عوامل تعمل باتجاه تخفيض معدل الهجرة، من ضمنها تحسّن الاوضاع المعيشية في أوروبا، والقيود التي يضعها السوفيات وحلفاؤهم على هجرة اليهود من بلادهم، والانخفاض النسبي في المساهمة الخارجية لتمويل الهجرة، اضافة الى التقارير التي تشير الى تردي الوضع في اسرائيل ذاتها. وفي الوقت عينه، اذا استمر معدل الهجرة على ما هو عليه حالياً، فقد لا تستطيع اسرائيل، حتى بتمويل خارجي واسع النطاق، تحسين اوضاعها الاقتصادية الى درجة تحول دون تعرضها لاضطراب سياسي، واقتصادي. ونتيجة لذلك، ستواجه اسرائيل بالحاجة الماسة الى تطوير مناطق جديدة وتوسيع الصناعة داخل اسرائيل ذاتها. واذا لم تنجح في ذلك، فستقع الحكومة الاسرائيلية فريسة لاغراء الحصول على اراضٍ جديدة (**المصدر نفسه**).

وأضاف التقرير، ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، على الرغم من صغرها، حديثة نسبياً، وهي آلة قتالية فعالة. وقد اثبتت قدرتها على مقاومة الجيوش العربية ضعيفة التسليح والقيادة والتدريب. «ويمكن أن نتوقع ازدياداً في الفعالية القتالية المستقبلية للجيش الاسرائيلي مع وضع خطط التطوير الحالية موضع التنفيذ. ان ضعف القوات المسلحة العربية يعكس ضعف الحكومات العربية. وقد تجلى هذا في عدم قدرتها على العمل المنسق ضد الجيش الاسرائيلي. واذا استمرت الفجوة الحالية بين القوة العسكرية الفعالة لاسرائيل والدول العربية، فسيبقى، في حالة فشل العوامل غير العسكرية في السيطرة على الوضع، خطر ضغط العناصر الاسرائيلية، المتطرفة للجوء الى العمل العسكري قائماً». زيادة على ذلك، سيؤدي غياب أية تسوية مؤقتة (modus vivendi) مقبولة بين اسرائيل وجيرانها الى زيادة عبء التكلفة القتالية والتأثيرات النفسية المصاحبة لابقاء جاهزية قتالية عالية، مما سيقتطع، الى حد كبير، من فعالية أية مساعدة اقتصادية تقدم الى اسرائيل (**المصدر نفسه**).

واستعرض تقرير مجلس الامن القومي المصالح الاميركية في العالم العربي، فاشار الى تردي العلاقات العربية ـ الاميركية، بسبب اختلاف المواقف تجاه مستقبل فلسطين؛ «الا ان غالبية الدول العربية ما زالت ترغب في علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وقد تقدمت بطلبات للحصول على المساعدة الاقتصادية التقنية والعسكرية الاميركية» (**المصدر نفسه**).

وحلّل التقرير الوضع العربي بأن الخلافات والتنافس الشديد، على اساس قومي، وعائلي، وشخصي، الذي يميز الحكومات العربية يجعلها غير قادرة على العمل الجماعي الفاعل والبنّاء لخدمة مصالحها. وتسلك هذه الحكومات، على الصعيد الداخلي، سلوك العاجز، ويقتصر فعلها على الحفاظ على الوضع القائم. وتتميز علاقاتها فيما بينها بالخلافات والصراعات غير المثمرة. «وتكمن وحدتها، أساساً، في عدائها الذي لا يلين لاسرائيل، وخوفها منها». وبسبب من تدني مستوى رجالات الدولة لديها، وقصور سياساتها الداخلية، ستبقى الحكومات العربية معرّضة لاستغلال العناصر المتطرفة ولنهج فرض اشكال من الحكومات الفاشية، او الديكتاتورية، التي ليس لديها صفة تمثيلية. وستستمر الحكومات العربية، بوضعها الراهن، في مقاومة محاولات الاختراق والاستغلال السوفياتي، على الرغم من ضعفها، وستواصل التوجه نحو الغرب. ان ضعف الحكومات العربية يظهر في تخلف تطور بلدانها الاقتصادي والاجتماعي، الذي ازداد سوءاً نتيجة القتال الاخير ووجود اللاجئين الفلسطينيين على اراضيها. وفي غياب قيادة كفؤة، فان القدرة على رفع مستوى المعيشة لشعوبها فوق الحد الذي يهدد بثورة اجتماعية، سيعتمد، بالكامل، على المساعدة المالية والتقنية من الخارج. وتظهر القوات المسلحة العربية، أيضاً، ضعف حكوماتها. فبالاضافة الى فشل ادائها ضد الجيش الاسرائيلي، «أصبحت قدرتها على الحفاظ على الامن الداخلي في خطر، خصوصاً مع استمرار حظر السلاح المفروض عليها». وحتى يتم التوصل الى تسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية، ستشكل مصاريف الحفاظ على المؤسسات العسكرية على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبئاً كبيراً على الدول العربية واسرائيل (**المصدر نفسه**).

وضمن الاستنتاجات التي خلص اليها التقرير، ضرورة التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وبريطانيا،